التنافس الروسي التركي في افريقيا للفترة 2010_2023

م.م. مروه عدي موسى
قسم التخدير ، كلية التقنية ، جامعة الهادي ، العراق ، بغداد
odaymarmar@gmail.com

مستخلص البحث:
شهدت القارة الإفريقية بعد عام 2010 تصاعدًا ملحوظًا في التنافس بين القوى الدولية والإقليمية، ومن أبرزها روسيا وتركيا. يهدف هذا البحث إلى دراسة التنافس الروسي التركي في إفريقيا بعد عام 2010، من خلال تحليل دوافعه، وأدواته، ومجالاته، ونتائجه على الدول الإفريقية. يعتمد البحث على دراسة السياسات الدبلوماسية والاقتصادية والأمنية لكل من روسيا وتركيا، مع التركيز على أبرز مناطق الصراع مثل ليبيا والقرن الإفريقي. ويخلص البحث إلى أن التنافس بين روسيا وتركيا في إفريقيا يتسم بالتعقيد وتعدد الأبعاد، إذ يتقاطع أحيانًا مع التعاون في دعم سيادة الدول الإفريقية ومكافحة التدخلات الخارجية، بينما يبقى النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري محورًا رئيسيًا للصراع.

الكلمات المفتاحية: التنافس الروسي التركي، إفريقيا بعد 2010، النفوذ السياسي، النفوذ الاقتصادي، التعاون الأمني.

المقدمة:

شهدت القارة الإفريقية منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات استراتيجية جعلتها ساحة جذب متزايد للقوى الدولية والإقليمية، وذلك لما تمتلكه من موارد طبيعية هائلة وموقع جغرافي بالغ الأهمية يربط بين المحيطين الأطلسي والهندي والبحر المتوسط. وفي هذا السياق، برزت كل من روسيا وتركيا كفاعلين رئيسيين يسعيان إلى توسيع نفوذهما في القارة، مستندتين إلى مزيج من الأدوات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية فروسيا، بعد فترة من الانكفاء عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، عادت لتضع القارة الإفريقية ضمن أولوياتها الاستراتيجية، مركّزة على مجالات الطاقة والتسليح والتعاون الأمني، وهو ما منحها موقعاً متقدماً في العديد من الملفات الإقليمية. أما تركيا، فقد انتهجت منذ عام 2010 سياسة انفتاح واسعة تجاه إفريقيا، مستندة إلى مقاربة "القوة الناعمة" عبر تعزيز العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارات وتوسيع الاستثمارات، إضافة إلى لعب دور إنساني وتنموي في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية.هذا التوازي في الحضور والتمدد لكل من موسكو وأنقرة فتح الباب أمام حالة من التنافس غير المباشر في عدد من مناطق إفريقيا، خصوصاً في القرن الإفريقي، ليبيا، ومنطقة الساحل، حيث تتقاطع مصالح الطرفين مع مصالح قوى كبرى أخرى كالولايات المتحدة، الصين، وفرنسا. ومن هنا تبرز أهمية دراسة التنافس الروسي–التركي في إفريقيا بعد عام 2010، من حيث دوافعه وأدواته وحدود تأثيره على مسار التوازنات الدولية والإقليمية داخل القارة.

اشكالية البحث :على الرغم من أن القارة الإفريقية كانت تقليدياً ساحة نفوذ للقوى الاستعمارية الأوروبية، فإن العقد الأخير شهد دخول قوى جديدة وبروز قوى صاعدة تحاول إعادة تشكيل موازين النفوذ فيها. ومن بين هذه القوى كل من روسيا وتركيا، حيث تسعى الأولى إلى استعادة مكانتها الدولية عبر تعزيز حضورها العسكري والاقتصادي في إفريقيا، بينما تعمل الثانية على توسيع مجالها الحيوي من خلال أدوات القوة الناعمة والتعاون التنموي والاقتصادي هذا التوسع المتوازي يثير تساؤلات أساسية حول طبيعة العلاقة بين موسكو وأنقرة في القارة: هل هو تنافس مباشر على النفوذ أم أنه تباين في الأهداف والأدوات مع إمكانات للتكامل والتنسيق؟ وما مدى تأثير هذا التنافس على التوازنات

الإقليمية الإفريقية من جهة، وعلى مصالح القوى الدولية التقليدية من جهة أخرى؟ وعليه، تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس الآتي:كيف تجسد التنافس الروسي–التركي في إفريقيا بعد عام 2010، وما هي انعكاساته على التوازنات الإقليمية والدولية في القارة؟.

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن:التنافس الروسي–التركي في إفريقيا بعد عام 2010 لم يكن مجرد صراع نفوذ تقليدي، بل مثل انعكاساً لاستراتيجيات كل منهما في البحث عن مكانة دولية وإقليمية أكبر، حيث اعتمدت روسيا على أدوات القوة الصلبة (التسليح، الأمن، الطاقة)، في حين ركزت تركيا على القوة الناعمة (الاستثمار، التنمية، المساعدات الإنسانية)، الأمر الذي أدى إلى تباين في أنماط الحضور، لكنه في الوقت ذاته خلق بؤر احتكاك وتنافس خاصة في مناطق الأزمات مثل ليبيا والقرن الإفريقي.وبناءً على ذلك، تفترض الدراسة أن هذا التنافس أسهم في إعادة تشكيل التوازنات الإقليمية داخل إفريقيا، من خلال تقليص نفوذ بعض القوى التقليدية (مثل فرنسا)، وتعزيز موقع إفريقيا كساحة تنافس دولي متعدد الأقطاب.

اهمية البحث : تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

1. **الأهمية العلمية والأكاديمية:** يساهم البحث في إثراء الأدبيات المتعلقة بدراسات العلاقات الدولية والسياسة الخارجية من خلال تسليط الضوء على التنافس الروسي–التركي في إفريقيا، وهو موضوع لم يحظ بعد بالقدر الكافي من الدراسات المتخصصة مقارنة بملفات التنافس الدولي الأخرى. كما يساعد على فهم كيفية توظيف القوى المتوسطة والصاعدة لمواردها وأدواتها في بيئات جغرافية بعيدة نسبياً عن محيطها المباشر.

2. **الأهمية الجيوسياسية:** يعكس التنافس الروسي–التركي التحولات في موازين القوى داخل القارة الإفريقية، حيث باتت إفريقيا تمثل ساحة تنافس متعدد الأقطاب بين قوى تقليدية (فرنسا، الولايات المتحدة) وقوى صاعدة (الصين، روسيا، تركيا). ومن هنا يكتسب البحث أهمية في تفسير هذه التحولات وفهم انعكاساتها على الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

3.الأهمية التطبيقية والعملية: يقدم البحث إطاراً يمكن لصانعي القرار والباحثين الاستراتيجيين الاستفادة منه في تحليل أنماط التحالفات والصراعات في إفريقيا، والتنبؤ بمسارات العلاقات الدولية في ظل تغير طبيعة أدوات النفوذ وتداخل القوة الصلبة والناعمة في آن واحد.

اهداف البحث : يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. تحديد دوافع التوجه الروسي والتركي نحو إفريقيا بعد عام 2010، وفهم العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت كلا الطرفين إلى تعزيز حضورهما في القارة.
2. تحليل أدوات واستراتيجيات النفوذ التي اعتمدتها روسيا وتركيا، سواء كانت عبر القوة الصلبة (العسكرية والأمنية) أو القوة الناعمة (التنمية، المساعدات، الاستثمار).
3. تفسير مناطق التنافس الرئيسية بين موسكو وأنقرة في إفريقيا، مثل ليبيا، القرن الإفريقي، ومنطقة الساحل، وتوضيح انعكاساتها على الأوضاع المحلية والإقليمية.
4. تقييم تأثير هذا التنافس على التوازنات الدولية في إفريقيا، ولا سيما فيما يتعلق بتراجع نفوذ بعض القوى التقليدية (فرنسا مثلاً) وبروز أنماط جديدة من الشراكات متعددة الأقطاب.
5. الإسهام في تطوير فهم أوسع للعلاقات الدولية من خلال دراسة نموذج تنافس قوى غير غربية في بيئة إفريقية، وما يمثله ذلك من إعادة تشكيل لخرائط النفوذ العالمي.

منهجية البحث : لتحليل التنافس الروسي–التركي في إفريقيا بعد عام 2010، يعتمد البحث على مجموعة من المناهج والأدوات العلمية التي تساعد في الإحاطة بموضوع الدراسة بشكل متكامل، وذلك على النحو الآتي:

1. **المنهج التاريخي:** لتتبع جذور العلاقات الروسية–التركية مع القارة الإفريقية قبل عام 2010، وفهم الخلفيات التي مهدت لتوسع نفوذهما في المرحلة اللاحقة.
2. **المنهج الوصفي–التحليلي:** لوصف وتحليل سياسات وأدوات كل من روسيا وتركيا في إفريقيا، وتوضيح أبعاد هذا الحضور ومظاهره في المجالات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية والإنسانية.
3. منهج تحليل النظم (System Analysis): لفهم التنافس بين الطرفين في إطار النظام الدولي الراهن، من خلال تحليل التفاعلات بين القوى الصاعدة والتقليدية داخل القارة، ورصد انعكاسات ذلك على موازين القوى الإقليمية.
4. **المنهج المقارن:** للمقارنة بين الاستراتيجيات الروسية والتركية في إفريقيا من حيث الأدوات والأهداف ومناطق النفوذ، وتحديد نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما إلى جانب ذلك، يعتمد البحث على مصادر أولية وثانوية تشمل الوثائق الرسمية، التقارير الدولية، الدراسات الأكاديمية، والمقالات البحثية، بما يعزز من موضوعيته ودقته.

هيكلية البحث :تقسم من مقدمة وخاتمة بالاضافة الى عدة محاور هي :

المحور الاول:الاطار النظري (مفهوم التنافس الدولي ، الاهمية الاستراتيجية لافريقيا)

المحور الثاني : التوجه الروسي والتركي نحو افريقيا بعد 2010 (الدوافع والاهداف).

المحور الثالث:ادوات واستراتيجيات النفوذ(القوة الصلبة الروسية ، القوة الناعمة التركية)

المحور الرابع : مناطق التنافس الرئيسية (ليبيا ، القرن الافريقي)

المحور الاول: الاطار النظري (مفهوم التنافس الدولي ، الاهمية الاستراتيجية لافريقيا)

شهد النظام الدولي عبر تاريخه صوراً متعددة من التنافس بين القوى الكبرى والصاعدة، وهو ما يعكس طبيعة العلاقات الدولية القائمة على السعي وراء النفوذ والمصالح. ويُعرّف التنافس الدولي بأنه حالة من التزاحم بين دولتين أو أكثر لتحقيق مصالح متعارضة أو متقاربة في مجال جغرافي أو موضوعي معين، باستخدام أدوات متعددة تتراوح بين القوة الصلبة (العسكرية والاقتصادية) والقوة الناعمة (الدبلوماسية، الثقافة، التنمية) وقد مثّل التنافس أحد المحركات الأساسية لتطور النظام الدولي، سواء في حقبة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، أو في النظام الراهن الذي يشهد صعود قوى جديدة مثل الصين وتركيا وعودة روسيا إلى المسرح الدولي. وفي هذا السياق، تُعد إفريقيا واحدة من أبرز الساحات التي تعكس طبيعة هذا التنافس لما تمتلكه من مقومات استراتيجية، جعلتها محط أنظار مختلف القوى الدولية والإقليمية.

اولا : مفهوم التنافس الدولي .

ينطلق العديد من المفكرين في تناولهم لمفهوم التنافس الدولي (Concurrence International) من البعد الاقتصادي، انطلاقًا من كون المصطلح ذو جذور اقتصادية واضحة، شأنه شأن مفاهيم أخرى مشتقة مثل "المنافسة الاقتصادية الحرة" و"التنافسية الدولية". غير أن هذا المفهوم لم يبق حبيس الحقل الاقتصادي، بل انتقل إلى ميدان العلوم السياسية، لاسيما ضمن دراسات الاقتصاد السياسي والعلاقات الاقتصادية الدولية وقد ساهمت التحولات العميقة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وما نتج عنها من تصاعد غير مسبوق لأهمية العامل الاقتصادي، في إبراز مكانة هذه الظاهرة. إذ أضحى الاقتصاد يمثل العامل المحوري في توجيه السياسات الخارجية للدول، مما أسهم في خلق بيئة دولية تتسم بتنافس

اقتصادي، يُدار بأدوات دبلوماسية تدعمها التكنولوجيا والثقافة وعند دراسة ظاهرة التنافس الدولي، يلاحظ وجود اتجاه واسع في أدبيات العلاقات الدولية لا يرى ضرورة للفصل الصارم بين مفهومي "الصراع" و"التنافس"، نظرًا لدقة الحدود الفاصلة بينهما. وفي هذا السياق، يشير الأستاذ خالد المنيعي إلى أن "الصراع والتنافس من أجل المزيد من القوة يشكلان جوهر العلاقات بين الدول، غير أن الآليات التي يُدار بها هذا الصراع تختلف باختلاف الزمان والمكان". وقد شهدت هذه الآليات تحولات بارزة، إذ انتقلت من الطابع الأيديولوجي والسباق على التسلح والردع النووي خلال الحرب الباردة، إلى آليات جديدة بعد انتهائها، ترتكز على الأبعاد الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية. كما أصبحت تُدار عبر مؤسسات دولية ومنظمات عابرة للحدود وشركات متعددة الجنسيات، تحت ذرائع متباينة مثل الدفاع عن حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب، لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية ذريعة لشن الحرب على أفغانستان والعراق، وقبلها حرب الخليج الثانية [1] . يشير مفهوم التنافس إلى حالة من التسابق والسعي الحثيث نحو بلوغ مرتبة أفضل أو اللحاق بالآخرين في موقعهم المتميز. وقد ورد هذا المعنى في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ)[2]، أي ليتسابق الناس في طلب الخير أما من حيث الأصل اللغوي، فإن كلمة "التنافس" تعود في اللاتينية إلى مصطلح(Ludrere-Curn) الذي يعني "اللعب معًا"، بينما في اللغة العربية فإن أصل الفعل هو "تنافس – يتنافس – تنافسًا"، ويُقال "هو مُتنافَس فيه"، أي مرغوب ومطلوب بشدة. ويُستخدم المصطلح للدلالة على المبالغة في الرغبة والسعي، باعتباره نزعة تحفّز الفرد على بذل الجهد من أجل بلوغ مستوى الآخرين أو التشبه بعلو شأنهم كما تعني المنافسة في الاستخدام العربي الرغبة في الاستئثار بالشيء والتفرد به، ويُقال: "تنافس الأشخاص في أمر"، أي تسابقوا وتباروا فيه دون أن يُلحق بعضهم ببعض الضرر [3] . ويعرف التنافس الدولي اصطلاحًا بأنه الصراع السلمي بين الدول أو الفاعلين الدوليين المختلفين على تحقيق مصالح متعارضة أو متقاربة في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية، بهدف تعزيز مكانتهم وتأمين مصالحهم الاستراتيجية على الصعيد العالمي. ويُعَدّ هذا التنافس وسيلةً لتحقيق التفوق النسبي، سواء عبر أدوات القوة الصلبة أو القوة الناعمة، دون الوصول إلى صراع مسلح مباشر في أغلب الحالات[4].

ثانيا : الاهمية الاستراتيجية لافريقيا .

القارة الإفريقية، باعتبارها ثاني أكبر قارات العالم بعد آسيا، تمتد على مساحة تقارب 30 مليون كيلومتر مربع، أي نحو 20% من إجمالي مساحة اليابسة، ويقدّر عدد سكانها بحوالي 800 مليون نسمة، أي ما يعادل حوالي 15% من سكان العالم ، تمتلك القارة ثروات طبيعية هائلة ومتنوعة، لكن جزءًا كبيرًا منها لا يزال غير مستغل بالشكل الأمثل تأتي أهمية إفريقيا الاستراتيجية من كونها خزانًا عالميًا للموارد الطبيعية والمواد الأولية التي تزداد أهميتها في ظل التنافس الدولي المحتدم بين الدول الكبرى، في ضوء ارتفاع الطلب العالمي وتناقص الاحتياطيات ومعدلات الإنتاج في مناطق أخرى

[1] حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، الدراسات البحثية ، 10 يونيو2014، مركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2014 ، ص ص 3-4
[2] سورة المطففين ، الاية 26
[3] جهاد عباس علي ، التنافس في العلاقات الدولية (دراسة في الاطار المفاهيمي)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 26 شباط 2024، ص 3.
[4] نسيمة طويل ، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، العدد10 ، جامعة باتنة1 ، الجزائر ، 2017، ص31

من العالم أبرز هذه الموارد:المعادن تمتلك إفريقيا نحو 30% من الاحتياطيات العالمية من المعادن، بالإضافة إلى 40% من إنتاج الذهب العالمي و90% من الكروميوم والبلاتين، كما تضم أكبر احتياطات العالم من الكوبالت، والألماس، واليورانيوم، والبلاتين النفط والغاز: توفر القارة قرابة 12% من احتياطيات النفط العالمية و8% من احتياطيات الغاز الطبيعي، اليورانيوم تعد إفريقيا من أهم مناطق العالم من حيث احتياطيات اليورانيوم، حيث تتصدر دول مثل ناميبيا، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا القائمة في هذا المجال [1].

المحور الثاني : التوجه الروسي والتركي نحو افريقيا بعد 2010 (الدوافع والاهداف).

شهدت القارة الأفريقية بعد عام 2010 بروز توجهات دولية متزايدة، من بينها التوجهين الروسي والتركي، واللذين اتسما بقدر عالٍ من الديناميكية والتنافس. فقد أدركت كل من موسكو وأنقرة أن أفريقيا تمثل ساحة استراتيجية مهمة في النظام الدولي الجديد، سواء من الناحية الاقتصادية أو السياسية أو الجيوسياسية بالنسبة لروسيا، جاءت عودتها إلى أفريقيا ضمن إطار استعادة مكانتها الدولية وتعزيز نفوذها في مواجهة القوى الغربية تمثلت دوافعها في الحصول على موارد طبيعية وأسواق جديدة، فضلاً عن توسيع حضورها الدبلوماسي والعسكري من خلال اتفاقيات التعاون الأمني وصفقات السلاح. كما تسعى موسكو إلى بناء تحالفات سياسية مع دول أفريقية لمواجهة العزلة الغربية المفروضة عليها، خاصة بعد أزمات أوكرانيا والعقوبات الغربية المتكررة أما تركيا، فقد انطلقت في توجهها نحو أفريقيا من منطلق رؤية "الانفتاح على القارة السمراء" التي تبنتها سياستها الخارجية، وارتكزت على مزيج من الدوافع الاقتصادية والإنسانية والثقافية. إذ سعت أنقرة إلى تنويع أسواقها الخارجية، وزيادة التبادل التجاري، والاستثمار في مجالات البنية التحتية والطاقة. كما اعتمدت تركيا على "القوة الناعمة" عبر النشاطات الإنسانية والتعليمية، وتوسيع شبكة الخطوط الجوية التركية، وإنشاء سفارات جديدة، مما عزز حضورها في مختلف الأقاليم الأفريقية وعليه، يمكن القول إن التوجه الروسي والتركي نحو أفريقيا بعد 2010 اتسم بمزيج من الأهداف الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، حيث تحاول كل دولة استثمار نقاط قوتها (روسيا من خلال القوة الصلبة والملفات الأمنية، وتركيا عبر القوة الناعمة والانفتاح الاقتصادي) من أجل تعزيز مكانتها الدولية وتوسيع دائرة نفوذها في القارة التي باتت تمثل إحدى أهم مناطق التنافس الدولي.

اولا : الدوافع والاهداف الروسية .

في أواخر عام 2010، وبعد انقطاع دام نحو ثلاثة عقود، شرعت روسيا في تعزيز حضورها السياسي داخل القارة الإفريقية. وقد تجسّد هذا التوجه من خلال عقد قمّتَيْن روسية-إفريقية موسّعتين في عامي 2019 و2023، بمشاركة رفيعة المستوى مثّلت 54 دولة في الأولى و45 دولة في الثانية. وأكّد المشاركون في ختام قمة 2023 أنّه، وفي إطار النظام الدولي المتعدد الأقطاب، تزداد مكانة روسيا في إفريقيا بشكل متسارع، بالتوازي مع تنامي أهمية القارة الإفريقية في الاستراتيجية السياسية الروسية[2] ، لافريقيا أهمية بالنسبة لروسيا الصوت الإفريقي في المؤسسات الدولية: تمثل الدول الإفريقية ما يقارب ثلث أعضاء المجتمع الدولي، ولها حضور فاعل داخل المنظمات متعددة الأطراف، كما اكتسبت خبرة واسعة في العمل السياسي الجماعي عبر الاتحاد الإفريقي ومختلف أطر التكامل دون الإقليمي. ومن دون مشاركة إفريقيا، يصبح من الصعب ضمان استقرار النظام الدولي، وتطوير

[1] علي حسين باكير ، التنافس الدولي في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات ، 3 اغسطس 2009 ، ص 3.
[2] أولغا كولكوفا، الطريق إلى القمة الروسية الإفريقية الثانية: الخلفية الدولية، مجلس الشؤون الدولية الروسي، 2023، https://russiancouncil.ru/papers/Russia-Africa-2ndForum-paper81.pdf

العلاقات الاقتصادية العالمية، فضلاً عن توفير منظومة أمنية دولية متوازنة لذلك، ترى روسيا أن دعم الموقف الإفريقي داخل المؤسسات الدولية عنصر أساسي لتعزيز رؤيتها الخاصة بـ "النظام متعدد الأقطاب" القواعد العسكرية ومكانة الدولة العظمى :رغم التباينات الجغرافية والسياسية بين شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، إلا أنّ كليهما يواجه تحديات استراتيجية مشتركة فقد كانت القارة تاريخياً مجالاً رئيسياً لنفوذ حلف شمال الأطلسي، الذي يمتلك نقاط ارتكاز متعددة تمكّنه من التحكم في خطوط الملاحة البحرية عبر البحر الأحمر، والخليج العربي، والمحيط الهندي، وكذلك جنوب الأطلسي وإلى جانب ذلك، تحتفظ بعض القوى الغربية بوجود عسكري مباشر من خلال قواعد دائمة أو اتفاقيات للتعاون العسكري والفني ويُبرَّر هذا الحضور بمهمات معلنة مثل حماية طرق التجارة الحيوية، والحفاظ على الاستقرار، والحد من النزاعات العرقية، إضافة إلى مكافحة الإرهاب والقرصنة. ومن خارج حلف الأطلسي، تمتلك دول كالهند واليابان وجوداً عسكرياً في إفريقيا، كما دشنت الصين عام 2016 أول قاعدة عسكرية لها هناك. وفي المقابل، لا تمتلك روسيا حتى الآن أي قواعد عسكرية في القارة، الأمر الذي يحدّ من قدرتها على ترسيخ مكانتها كقوة عظمى ذات نفوذ عالمي [1]. بالاضافة لكونها سوق واعدة للشركات العسكرية الخاصة وتجارة السلاح اذ تشهد القارة الإفريقية تزايداً ملحوظاً في حضور الشركات العسكرية الخاصة الأجنبية، إلى جانب تنامي الطلب على استيراد الأسلحة والمعدات القتالية. فقد تحولت إفريقيا إلى أحد الفاعلين البارزين في سوق السلاح العالمية، حيث تستحوذ دولها على ما يقارب 10% من إجمالي صادرات الأسلحة في العالم، بما يعكس أهميتها كسوق نامية وواعدة في هذا المجال [2]، وتشير بعض الدراسات الروسية إلى أن جزءاً كبيراً من الأزمات التي تعاني منها القارة الإفريقية يرتبط بعملية ترسيم الحدود التي جرت خلال الحقبة الاستعمارية، والتي جاءت استجابة لمصالح القوى الغربية وتقاسمها للموارد والنفوذ، دون مراعاة للواقع الاجتماعي والإثني للقارة. وبالرغم من انتهاء الاستعمار، فقد استمر العمل بهذه الحدود، الأمر الذي أسهم ـ بحسب هذه الرؤى ـ في بروز دول هشة وفاشلة يصعب إصلاحها ضمن الأطر التقليدية. ويرى عدد من الباحثين الروس أن استمرار الوضع القائم يمنح الأفضلية للغرب والصين على حساب روسيا، ما يستدعي ـ من وجهة نظرهم ـ البحث عن بدائل لإعادة تشكيل النظام الإقليمي الإفريقي. وفي هذا السياق، طرح البروفيسور ديمتري بونداريكو، نائب مدير معهد الدراسات الإفريقية في الأكاديمية الروسية للعلوم، فكرة ضرورة إعادة النظر في الحدود الحالية، كما أوصى فريق مكوَّن من 13 خبيراً روسياً وإفريقياً، ضمن دراسة صادرة عن مجلس الشؤون الدولية الروسي، بإنشاء كونفدرالية موسعة لدول الساحل الإفريقي كخيار لإعادة هيكلة النظام الإقليمي ومن هذا

[1] **ANDREWS ATTA-ASAMOAH - Will countries heed the AU Peace and Security Council's concerns about foreign military bases on the continent? - Institute for Security Studies - 27 AUG 2019: https://issafrica.org/iss-today/proceed-with-caution-africas-growing-foreign-military-presence**

[2] **SIPRI Military Expenditure Database - Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) - the military spending of countries for the period 1949–2022 : https://www.sipri.org/databases/milex**

المنطلق، تُعدّ إفريقيا في التصورات الروسية ساحة اختبار مهمة لتحويل مقارباتها النظرية حول عدم ملاءمة النظام الدولي الراهن إلى خطوات عملية تسهم في بلورة نظام عالمي جديد [1].

اتبعت روسيا في إفريقيا سياسة يمكن وصفها بـ السياسة الهجينة، حيث سعت من خلالها إلى تحقيق أهدافها الاستراتيجية عبر المزج بين عنصرين أساسيين: الأول يتمثل في استدعاء الخطاب السوفيتي التقليدي القائم على دعم حركات التحرر ومناهضة "الاستعمار الجديد"، والثاني يقوم على براغماتية عالية في التعامل مع مختلف القوى السياسية، بغض النظر عن خلفياتها الأيديولوجية أو الاجتماعية، طالما أن التعاون معها يحقق لروسيا مكاسب استراتيجية أو اقتصادية ، ويمكن تلخيص أبرز الأدوات التي اعتمدت عليها موسكو في هذا السياق فيما يلي :

1. **توظيف الأخطاء التاريخية للغرب :** اعتمدت روسيا على إبراز الهفوات التاريخية التي ارتكبتها القوى الغربية في إفريقيا وما تزال تتكرر في الحاضر، مع تضخيمها عبر حملات إعلامية موجَّهة من خلال وسائل إعلام ناطقة بالفرنسية وباللغات المحلية، إضافة إلى التنسيق مع بعض المنابر الإعلامية الإفريقية. ويهدف هذا الخطاب إلى تذكير الشعوب الإفريقية بالإرث الاستعماري الغربي، مقابل تقديم روسيا نفسها كـ"الوريث الشرعي" للاتحاد السوفيتي الذي دعم حركات التحرر الوطني في القارة، والتأكيد على استمرارها في لعب هذا الدور حالياً، مع إبراز تميّزها عن الغرب بعدم امتلاكها أي ماضٍ استعماري في المنطقة [2].
2. **العودة إلى التقاليد السوفيتية:** رغم الانتقادات التي يوجّهها الرئيس بوتين للقيادة السوفيتية السابقة وسياساتها، يشير فيودور لوكيانوف، المدير العلمي لمنتدى فالداي الدولي للحوار ورئيس مجلس السياسة الخارجية والدفاعية ورئيس تحرير مجلة «روسيا في السياسة العالمية»، والمقرب من بوتين، إلى أن الخطاب السوفيتي ما يزال يتمتع بجاذبية كبيرة وشعبية واسعة في إفريقيا. ويعود ذلك خصوصًا إلى المبادئ التي تضمنها، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها، ما يجعله أداة فعالة لتعزيز النفوذ الروسي في القارة [3].
3. **تقديم الخدمات الأمنية عبر الشركات الخاصة**: اعتمدت روسيا على استخدام الشركات العسكرية الخاصة لتوفير خدمات أمنية بشكل سريع ومرن، دون الحاجة لإنشاء قواعد عسكرية تقليدية تتطلب وقتاً طويلاً وتكاليف لوجستية عالية، فضلاً عن مخاطر الاستفزاز المحلي. وتمتلك هذه الشركات آليات متعددة للحصول على مقابل مالي أو مادي لخدماتها. على سبيل المثال، وسّع المالك السابق لشركة «فاغنر»، يفغيني بريغوجين، نشاطاته في إفريقيا بعد تجاربه في سوريا، حيث اعتمدت معادلته البسيطة: "توفير الحماية والمقاتلين والتدريب والأسلحة والذخيرة مقابل حصص في الموارد الطبيعية

---

[1] أندري موزوخين - العديد من الدول في إفريقيا تم تشكيلها بشكل مصطنع: "لماذا تخسر روسيا أمام الغرب والصين في السباق الجديد نحو القارة السمراء؟" - وكالة (Lenta) للأنباء، 19 آب/ أغسطس 2015، متوفر على الرابط: https://lenta.ru/articles/2015/08/19/africa/

[2] ملخص دعائي لكتاب "إفريقيا: ديون المستعمرين غير المسدَّدة". تم تأليفه من قِبل عدة مؤلفين روس، بمشاركة معهد الدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم وشبكة التلفزيون الدولية (RT). تم ترجمته إلى الإنجليزية والفرنسية، وتوزيعه على شعوب القارة، وتعميمه في وسائل الإعلام الموجهة، متوفر على الرابط : https://historyrussia.org/sobytiya/afrika-neoplachennyj-dolg-kolonizatorov.htm

[3] فيودور لوكيانوف - العودة إلى التقاليد السوفيتية: ما الذي ستذهب به روسيا إلى إفريقيا؟ مجلس الشؤون الدولية الروسي، الأول من حزيران/ يونيو 2023،متوفر على الرابط: https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/comments/nazad-k-sovetskim-traditsiyam-s-chem-rossiya-idyet-v-afriku/

مثل النفط أو الغاز أو الذهب أو الماس"، وقد أدت هذه الاستراتيجية إلى توسّع شبكة شركات مجموعة كونكورد القابضة لتصبح عابرة للحدود، مع نشاطات «فاغنر» في ثماني دول إفريقية. وتزامن هذا التوسع مع تعزيز العلاقات الدبلوماسية الروسية مع قادة الدول الإفريقية. فمنذ عام 2017، وقّعت روسيا وشركاتها المملوكة للدولة اتفاقيات للتعاون العسكري والاقتصادي مع دول مثل غينيا، النيجر، تشاد، نيجيريا، جمهورية إفريقيا الوسطى، وليبيا. وفي نوفمبر 2018، خلال اجتماع الرئيس الروسي بوتين مع الرئيس السوداني السابق عمر البشير، تعهّد الأخير بتقديم ما أسماه "مفتاح إفريقيا" لروسيا، وتبع ذلك توقيع اتفاقية بين شركة مروي غولد السودانية وشركة (M Invest) التابعة لبريغوجين للتنقيب عن الذهب مقابل توفير الحماية الأمنية. وقد تكررت هذه الآلية في جمهورية إفريقيا الوسطى، عبر عقود مع شركات بريغوجين لتوفير المرتزقة مقابل الذهب والماس [1].

ثانيا : الدوافع والاهداف التركية .

في إطار تعزيز العلاقات التركية-الأفريقية، حصلت تركيا على عضوية الاتحاد الأفريقي عام 2005 بصفة عضو مراقب، وسرعان ما ارتقت لتصبح شريكاً استراتيجياً للاتحاد في عام 2008، وهو العام الذي شهد أيضاً انعقاد أول قمة للشراكة التركية-الأفريقية في إسطنبول. وقد ركزت شعارات هذه القمة على مفاهيم المستقبل المشترك" و"التعاون" و"التضامن" بين جميع الأطراف المشاركة. كما تم الاتفاق خلالها على تنفيذ برنامج عمل ملموس يقوم على أسس المساواة والاحترام المتبادل والمنافع المشتركة وتقديراً لأهمية متابعة تنفيذ أهداف الشراكة، عُقدت القمة الثانية في مالابو، عاصمة غينيا الاستوائية، عام 2014، وفقاً للآلية المنصوص عليها في إعلان إسطنبول، والتي تقضي بعقد مؤتمرات القمة كل خمس سنوات، بينما تُعقد مؤتمرات المتابعة الوزارية كل ثلاث سنوات وقد صادق المشاركون في قمة مالابو على خطة تنفيذ مشتركة للفترة 2015-2019، لتعزيز التعاون العملي بين تركيا والدول الإفريقية ولا تقتصر السياسة التركية في إفريقيا على عقد قمم الشراكة الدورية فحسب، بل تلعب الزيارات الرسمية المتكررة للقادة الأتراك دوراً محورياً في تعزيز التعاون التركي-الأفريقي. وفي هذا السياق، حرص الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خلال الخمس عشرة سنة الماضية على زيارة نحو ثلاثين دولة إفريقية، بما في ذلك زيارتان للصومال المتأثرة بالحرب، وهو ما يمثل أعلى عدد من الزيارات لرئيس دولة غير إفريقية إلى القارة. وبعد غياب دام عامين بسبب جائحة كورونا، استأنف الرئيس أردوغان جولاته الإفريقية في أكتوبر/تشرين الأول 2021، بدءاً من أنغولا مروراً بتوغو ونيجيريا، التي تُعدّ من أبرز الدول الإفريقية من حيث الحجم الاقتصادي والدور الإقليمي [2] ، اذ تُعدّ منطقة شرق إفريقيا والقرن الإفريقي من أبرز المناطق المستهدفة من قبل السياسة التركية، نظراً لموقعها الاستراتيجي الحيوي. فهذه المنطقة تطل على ممرات مائية ذات أهمية عسكرية وتجارية، مثل خليج عدن ومضيق باب المندب، وتسيطر على البحر الأحمر، كما تقع بالقرب من منابع الطاقة ومسارات نقلها، مما جعلها على الدوام مسرحاً للصراعات الدولية والإقليمية. كما تشمل المنطقة جزرًا تابعة لدول القرن الإفريقي، والتي تمثل نقاط توتر بين قوى إقليمية ودولية تسعى للسيطرة عليها وللمنطقة حساسية أمنية خاصة، إذ يُعدّ القرن الإفريقي منبع نهر النيل، ما استغلت تركيا كوسيلة للضغط على مصر عبر دعم موقف إثيوبيا في ملف حوض النيل. من الناحية

[1] أناستاسيا ياكوريفا، الذهب مقابل المرتزقة: كيف يسلم "طباخ بوتين" مفتاح إفريقيا لروسيا؟ منصة (The Bell) الاستقصائية "روسيا"، 4 حزيران/ يونيو 2018، متوفر على الرابط: https://thebell.io/zoloto-v-obmen-na-naemnikov-kak-povar-putina-dobyvaet-dlya-rossii-klyuch-ot-afriki

[2] سرحات اوراكشي ، بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات ، 16 يناير، 2022، ص 5.

الاقتصادية، تتوقع الدراسات أن تشهد المنطقة اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي، مما يزيد من أهميتها ويجعلها محط اهتمام عالمي مستقبلي، خاصة بالنسبة للدول والشركات الفاعلة في قطاع الطاقة [1].

تمتلك تركيا أهدافاً ومصالح متعددة الأبعاد في القارة الإفريقية، تشمل الجوانب السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، وتسعى لتحقيقها بأسلوب متأنٍ يتيح لها تجنب الصدام مع القوى الكبرى التقليدية مثل أوروبا، الولايات المتحدة، والصين، وترى تركيا التي تسعى لاستعادة مكانتها الفاعلة على الساحة الدولية، في إفريقيا فضاءً جيوسياسياً مهماً يمكنها من خلاله ممارسة هذه التوجهات الجديدة على الصعيد الدبلوماسي، شهدت تركيا خلال العقدين الأخيرين توسعاً ملحوظاً في حضورها بالقارة، حيث تضاعف عدد بعثاتها الدبلوماسية في عواصمها، لتصبح بذلك الدولة الأكثر تمثيلاً دبلوماسياً في إفريقيا. وحتى في البلدان التي لا تتمتع معها بعلاقات متطورة، تحرص أنقرة على الحفاظ على وجود رمزي، مع تركيز نشاطها الدبلوماسي في دول جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة القرن الإفريقي. كما عززت تركيا علاقاتها عبر الزيارات الرفيعة المستوى لمسؤوليها، والتي بلغ عددها 37 زيارة بين عامي 2009 و2011 ، ويُعد أحد أبرز أهداف تركيا من تطوير علاقاتها الدبلوماسية مع إفريقيا ضمان دعم القارة لترشيحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن، وهو الهدف الذي دفعها إلى عقد قمة إسطنبول مع الدول الإفريقية عام 2008، وأسفر لاحقاً عن انتخاب تركيا عضواً غير دائماً في المجلس بين عامي 2009 و2010. إضافة إلى ذلك، تهدف السياسة الدبلوماسية التركية إلى تقريب وجهات النظر مع الدول الإفريقية بشأن القضايا الإقليمية والدولية التي تعتبرها أنقرة مصيرية، تعكس إدراك الجانب التركي للأهمية الدبلوماسية والوزن السياسي للقارة الإفريقية[2].

المحور الثالث:ادوات واستراتيجيات النفوذ(القوة الصلبة الروسية ، القوة الناعمة التركية)

تسعى كل من روسيا وتركيا إلى تعزيز نفوذهما في القارة الإفريقية عبر استراتيجيات مختلفة تتماشى مع أهدافهما الجيوسياسية والاقتصادية والدبلوماسية. ورغم اشتراكهما في السعي للتأثير الإقليمي، تختلف أدواتهما بشكل واضح: فروسيا تعتمد بشكل أكبر على القوة الصلبة المباشرة وغير المباشرة، بينما تركز تركيا على القوة الناعمة عبر الدبلوماسية والاقتصاد والتبادل الثقافي.

اولا : القوة الصلبة الروسية .

توظّف روسيا قوتها الصلبة والناعمة داخل القارة الإفريقية لتعزيز نفوذها تشهد هذه السياسة محدودية من الناحية التنموية "القوة الناعمة"، ولكنها تشهدُ نجاحات في ما يخصّ التدخلات الأمنية والعسكرية التي تندرجُ ضمن ما يُعرَفُ بالقوة الصلبة [3] ، اذ تستعيد روسيا بثقة مكانتها في إفريقيا، التي فقدتها مع انهيار الاتحاد السوفييتي. نتيجة لذلك، هناك تأثير إستراتيجي للحاق بالركب، وهو عبارة عن عملية سد الفجوات في تفاعل روسيا مع الدول الإفريقية التي تتخذ مواقف ودية تجاه روسيا الاتحادية، في مختلف المجالات والأشكال من أجل ضمان المزيد من التعاون متبادل المنفعة [4].

---

[1] قطاس سمير ،الاختراق التركي الناعم لافريقيا :ابعاد ،فرص وتحديات ، مجلة السياسة العالمية ، العدد2 ،المجلد7،مركز الدراسات السياسية والدولية ، الجزائر ، 2023 ، ص 512.

[2] المصدر نفسه ، ص 513.

[3] عثمان أمكور، روسيا في إفريقيا.. محدودية القوة الناعمة ونجاعة القوة الصلبة، 22فبراير 2022، متوفر على الموقع : https://trt.global

[4] أولجا تروفيموفا، البُعد العسكري-السياسي للقارة الإفريقية في سياق السياسة الخارجية الروسية، ترجمة: مروة أحمد عبد العليم، قراءات افريقية ، 1يناير 2025، ص 4.

ترتبط بعض الدول الإفريقية بعلاقات عسكرية وثيقة مع روسيا من خلال عقود بيع الأسلحة، وبرامج التدريب والاستشارات العسكرية، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون الأمني والاستخباراتي. وتأتي إفريقيا في المرتبة الثانية بعد قارة آسيا كأكبر مستورد للأسلحة الروسية، حيث تشمل أبرز الدول المستوردة: نيجيريا، وأنغولا، والسودان، والكاميرون، والسنغال، وموزمبيق. وتكتسب القارة أهمية استراتيجية بالنسبة لروسيا، كونها مصدرًا رئيسيًا للموارد الطبيعية مثل النفط، والغاز، والمعادن، والأخشاب، والثروة الحيوانية ، اذ بدأ تواجد روسيا في إفريقيا الوسطى بشكل ملحوظ عام 2017، عندما طلب الرئيس فوستين أرشانج من مجلس الأمن رفع حظر الأسلحة المفروض على بلاده، لتمكين الحكومة من استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية اللازمة للدفاع عن نفسها وحماية المدنيين. ورغم أن فرنسا اقترحت تزويد البلاد بـ 1400 بندقية من طراز AK-47 تم ضبطها أثناء عمليات مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، استخدمت روسيا حق النقض اعتراضًا على توجيه هذه الأسلحة لأغراض أخرى خلال فترة حظر الأسلحة. وقدمت موسكو بدلاً من ذلك اقتراحًا للتبرع بأسلحة خفيفة لجمهورية إفريقيا الوسطى، وهو ما وافق عليه جميع أعضاء مجلس الأمن، ليبدأ بذلك التواجد الروسي بشكل محدود، قبل أن يتحول تدريجيًا إلى وجود أمني فعّال عبر إرسال 170 مدرّبًا مدنيًا وخمسة أفراد عسكريين في مهام أمنية تحت ذريعة حماية منشآت مدنية مثل مواد البناء والمستشفيات، إلا أنهم في الواقع كانوا نخبة من قوات المرتزقة الروس، التابعين لمجموعتي «سيرا» و«فاغنر»، التي يديرها رجل الأعمال يفغيني بريغوجين، المقرب من الرئيس فلاديمير بوتين خلال فترة قصيرة، تمكنت القوات الروسية من السيطرة على جميع المهام الأمنية الحيوية في إفريقيا الوسطى، بما في ذلك حماية الرئيس فوستين أرشانج. وعكس حجم التعاون بين موسكو وبانغي تعيين الروسي فاليري زاخاروف، ضابط المخابرات السابق، مستشارًا للأمن القومي للرئيس. وفي أغسطس 2018، تم توقيع اتفاقية تعاون عسكري، مع السماح بفتح مكتب لوزارة الدفاع الروسية في بانغي، فيما أبدت حكومة إفريقيا الوسطى استعدادها لدراسة إمكانية إنشاء قاعدة عسكرية روسية على أراضيها، إلى جانب سيطرة روسيا على مناطق واسعة تضم مناجم للماس والذهب واليورانيوم[1].

ثانيا : القوة الناعمة التركية .

تعتبر تركيا منطقة القرن الأفريقي محورًا أساسيًا في استراتيجيتها الإقليمية والدولية، نظرًا للتحولات السياسية والصراعات الإقليمية الملحوظة في هذه المنطقة. وتعكس السياسة التركية في القرن الأفريقي رؤية استراتيجية تهدف إلى توسيع نفوذها على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال إقامة شراكات استراتيجية شاملة مع دول المنطقة، تستمر تركيا في تعزيز حضورها في منطقة القرن الإفريقي مستندة إلى مجموعة من العوامل الاستراتيجية [2]:

1. **الاستثمار في البنية التحتية:** تدرك تركيا أن تطوير البنية التحتية يمثل أداة أساسية لتوطيد العلاقات الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة. ومن خلال تنفيذ مشاريع ضخمة، مثل بناء الطرق والموانئ، تستطيع تركيا زيادة تأثيرها على الاقتصاد الإقليمي، مما يعزز من مكانتها وموقعها الاستراتيجي.

[1] عمران طه عبدالرحمن عمران، الدور الروسي في إفريقيا : الجاذبية والحضور (حالتا إفريقيا الوسطى وجنوب إفريقيا)، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2024، ص 7.
[2] حمدي سيد محمد محمود، دوافع وآفاق الدور التركي في القرن الأفريقي: تعزيز القوة الإقليمية في وجه القوى الكبرى، المركز الديمقراطي العربي ، برلين ، 2025، ص ص7-9.

2. **الدبلوماسية والوساطة:** يُظهر دور تركيا كوسيط بين الصومال وإثيوبيا قدرتها على المساهمة في تسوية النزاعات الإقليمية. ولا يقتصر هذا الدور على الوساطة السياسية فقط، بل يشمل أيضًا تقديم الدعم العسكري والمساعدات الإنسانية، ما يعزز ثقة الدول الشريكة بها ويجعلها لاعبًا موثوقًا في الساحة الإقليمية.

3. **التعاون الدفاعي والعسكري:** تسهم الاتفاقيات الدفاعية التي أبرمتها تركيا مع دول مثل الصومال وجيبوتي في تعزيز وجودها العسكري في المنطقة، وتمكينها من التدخل في الأزمات الأمنية عند الحاجة. كما أن تقديم التدريب العسكري والمساعدات الدفاعية لدول المنطقة يساهم في إقامة علاقات طويلة الأمد وبناء شراكات استراتيجية مستدامة.

بناءً على ما سبق، يتضح أن تركيا تتبع استراتيجية شاملة لتعزيز نفوذها في القرن الإفريقي، مستفيدة من موقعها الجغرافي الاستراتيجي والفرص الاقتصادية المتاحة. وتسعى أنقرة إلى توسيع تأثيرها في مناطق حيوية مثل البحر الأحمر ومضيق باب المندب. ورغم التحديات الاقتصادية والأمنية والإقليمية، تظل تركيا قادرة على تعزيز حضورها من خلال استثماراتها الاقتصادية ودورها الفاعل في تسوية النزاعات، مما يجعلها لاعبًا رئيسيًا في السياسة الإقليمية والدولية.

المحور الرابع : مناطق التنافس الرئيسية (ليبيا ، القرن الافريقي)

تُعد ليبيا والقرن الأفريقي من أبرز ساحات التنافس بين روسيا وتركيا، حيث تسعى كل منهما لتعزيز نفوذها في هاتين المنطقتين الحيويتين.

اولا : ليبيا ساحة صراع جيوسياسي .

كانت ليبيا من أوائل دول الانتفاضات العربية التي تحوّل فيها الحراك الشعبي إلى صراع مسلّح، مما أتاح لحلف شمال الأطلسي التدخّل بموجب تفويض من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لحماية المدنيين، قبل أن يتطور التدخّل لاحقًا إلى حملة عسكرية للإطاحة بنظام معمّر القذافي السلطوي. وقد أبدت كل من موسكو وأنقرة تحفظاتهما تجاه قرار مجلس الأمن رقم 1973 المدعوم من الغرب، والذي سمح بالتدخل العسكري في ليبيا؛ إذ امتنعت روسيا، بصفتها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن وتمتلك حق النقض (الفيتو)، عن التصويت على القرار، بينما عارضت تركيا التدخّل في البداية، لكنها دعمت في نهاية المطاف عملية تغيير النظام إلى جانب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، لعبت المصالح الاقتصادية دورًا مهمًا في تحديد مواقف الطرفين. ففي عام 2010، شكّلت ليبيا نحو 12% من إجمالي صادرات الأسلحة الروسية، بقيمة تقدّر بحوالي 10 مليارات دولار، كما احتضنت مشاريع استثمارية روسية كبرى في قطاعي الطاقة والبنية التحتية. أما تركيا، فكانت مصالحها الاقتصادية أكبر من ذلك، حيث أشرفت على مشاريع قيد التطوير بقيمة 20 مليار دولار، وأبرمت بين عامَي 1972 و2011 نحو 529 عقدًا بلغ إجمالي قيمتها 27 مليار دولار مع ليبيا [1].

في أعقاب الإطاحة بنظام معمّر القذافي عام 2011، أدى تراجع التدخّل الأمريكي المباشر إلى جانب غياب أجندة أوروبية موحّدة إلى خلق فراغ سياسي وعسكري في المشهد الليبي، ما أتاح لدول إقليمية أخرى تعزيز نفوذها في البلاد. أسست تركيا علاقات قوية مع السلطات الانتقالية الجديدة خلال الفترة بين عامَي 2012 و2014. ومع اندلاع الحرب الأهلية الثانية في منتصف عام 2014، رفضت أنقرة دعم القائد العسكري خليفة حفتر وقواته المعروفة باسم "القوات المسلحة العربية الليبية" المتمركزة

[1] İnşaat Sektörü Analizi: Arap Baharı, Borç Krizi ve Aşırı Isınan Ekonomiler [Construction Sector Analysis: Arab Spring, Debt Crisis and Overheating Economies]," Turkish Contractors Union, July 2011,p 14-15,

شرق البلاد، وسهّلت إيصال الأسلحة إلى خصومه من الفصائل الإسلامية والثورية، كما قدمت الرعاية الطبية لمقاتليهم في المستشفيات التركية في المقابل، استمرت موسكو في إدانة التدخل العسكري للناتو في الإطاحة بالقذافي، محذّرة من مخاطر انهيار الدولة، وهو الموقف ذاته الذي استخدمته لتبرير دعمها للنظام السوري في سوريا وعلى الرغم من إعلان موسكو وأنقرة دعمهما لاتفاق الصخيرات، الذي أُبرم برعاية الأمم المتحدة في ديسمبر 2015 وأسفر عن تشكيل حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًا، واصل كلا الطرفين، إلى جانب قوى أجنبية أخرى، دعم الفصائل المتنازعة، مما أدى في نهاية المطاف إلى تقويض الاتفاق وتعميق الانقسامات داخل ليبيا [1].

ثانيا : القرن الافريقي منطقة نفوذ استراتيجي .

تنتهج روسيا سياسة حذرة إزاء مسألة إنشاء قواعد عسكرية في الصومال أو الدول المجاورة، إذ تفضّل تعزيز وجودها العسكري عبر التعاون الدفاعي وتقديم أشكال مختلفة من الدعم الأمني، من دون الإعلان عن خطوات رسمية لبناء قواعد دائمة. ورغم شروعها في تقديم مساعدات عسكرية مهمة لمقديشو لمواجهة التهديدات الأمنية وعلى رأسها حركة الشباب، فإن مسألة إقامة قاعدة ثابتة ما تزال غير محسومة ويُعد هذا النهج جزءًا من استراتيجية روسية أوسع تهدف إلى توسيع دائرة النفوذ العسكري في القرن الإفريقي، مع تجنّب الانخراط المباشر في التزامات طويلة الأمد قد تُعرّضها لضغوط دولية. ومع ذلك، تُظهر موسكو اهتمامًا متناميًا بالمناطق الاستراتيجية كخليج عدن والبحر الأحمر لما لهما من أهمية في حركة التجارة العالمية وأمن الطاقة. وفي هذا السياق، تعمل على تزويد الصومال ودول أخرى بالأسلحة والتقنيات الأمنية المتطورة، بما يعزز من حضورها العسكري ويُتيح لها بناء شراكات استراتيجية في المنطقة في المقابل، تركز تركيا على تعزيز وجودها من خلال مشاريع البنية التحتية والاستثمارات التجارية، بينما تتبنى تركيا مقاربة مختلفة تقوم على توسيع نفوذها الثقافي والدبلوماسي عبر التعليم والزراعة والمساعدات التنموية. وتؤثر هذه التنافسات في موازين القوى داخل دول القرن الإفريقي، حيث تجد هذه الدول نفسها مضطرة إلى الموازنة بين خيارات متعددة، مما يخلق فرصًا جديدة لكنه في الوقت نفسه يهدد بحدوث اختلالات في التوازن الإقليمي نتيجة تشابك التفاعلات الاقتصادية والعسكرية[2] ووفق نظرية النظام العالمي نجد ان موقع الدول الافريقية في الصراع بين القوى الصاعدة ليس فاعل مستقل بل موقع مفعول به ضمن منظومة الرأسمالية العالمية وان التنافس الدولي لايغير جوهر التبعية بل ينقلها من هيمنة غربية الى اشكال جديدة من الهيمنة المتعددة ، اذ ان مستقبل افريقيا يتوقف على قدرتها على الانتقال من الاطراف الى انصاف الاطراف عبر التكامل الاقتصادي ،التصنيع المحلي والاستقلال الاقتصادي[3] .

الخـــاتمة:

يمكن القول إن التنافس الروسي–التركي في إفريقيا بعد عام 2010 جاء انعكاسًا لتحولات كبرى في النظام الدولي، خصوصًا مع تراجع النفوذ الغربي وتنامي دور القوى الصاعدة في القارة. فقد سعت روسيا إلى استعادة موقعها عبر أدوات القوة الصلبة، مثل التعاون العسكري وتوريد الأسلحة وبناء

---

[1] **Ansar al-Sharia Leader 'Almost Certainly' Killed in Libya," Middle East Eye, February 13, 2015, https://tinyurl.com/ywyu9k66.**

[2] **حسن محمد حاج، عودة الدُّبّ الروسي إلى القرن الإفريقي... كيف تعيد روسيا بناء نفوذها في الصومال؟، مجلة قراءات افريقية ، 9يناير 2025، ص 8**

[3] **Moroccoworldnews(2025),geo-economic gamechanger;washingtons new strategy for** Africa,p25.

شراكات أمنية، مركّزةً على مناطق استراتيجية مثل ليبيا والقرن الإفريقي. في المقابل، اتبعت تركيا سياسة أكثر تنوّعًا من خلال القوة الناعمة، إذ اعتمدت على الدبلوماسية النشطة، والمساعدات الإنسانية، والاستثمارات الاقتصادية، إلى جانب الانخراط العسكري حين اقتضت الضرورة هذا التباين في الأدوات لم يمنع الطرفين من الدخول في مناطق تنافسية مباشرة، كما في ليبيا، أو في مناطق تتسم بالحساسية الجيوسياسية مثل البحر الأحمر والقرن الإفريقي. ومن الواضح أنّ كلا الطرفين ينظر إلى إفريقيا باعتبارها ساحة استراتيجية لتعزيز النفوذ الدولي وتأمين مصالحه الاقتصادية والأمنية لكن على الرغم من هذا التنافس، فإن طبيعة العلاقات الروسية–التركية التي تقوم على مزيج من التعاون والصراع قد تفتح المجال أمام إمكانية التفاهمات المؤقتة أو تقاسم النفوذ في بعض الملفات الإفريقية، بما يتماشى مع حساباتهما المشتركة في مواجهة الغرب. وفي المحصلة، يعكس الحضور الروسي والتركي المتنامي في إفريقيا بعد عام 2010 اتجاهاً أوسع نحو إعادة تشكيل التوازنات الدولية في القارة، بما يجعلها مسرحًا لتنافس متعدد الأقطاب في العقود القادمة وفي الختام نستنتج مايلي :

1. **تراجع الدور الغربي:** أسهمت الفجوة التي خلّفها تراجع الانخراط الأمريكي المباشر وضعف التنسيق الأوروبي في القارة الإفريقية في إفساح المجال أمام قوى جديدة، مثل روسيا وتركيا، لتعزيز حضورها فقد اعتمدت روسيا بدرجة أكبر على القوة الصلبة من خلال صفقات السلاح، وإرسال الخبراء العسكريين، ودعم الأنظمة الحاكمة، بينما ركّزت تركيا على القوة الناعمة عبر الدبلوماسية، المساعدات الإنسانية، التعليم، والاستثمار الاقتصادي.
2. **مناطق التنافس الرئيسية:** تركز التنافس في مناطق ذات أهمية استراتيجية، مثل ليبيا لاعتبارها بوابة شمال إفريقيا وذات ثقل نفطي وأمني، والقرن الإفريقي لما يمثله من أهمية جيوسياسية مرتبطة بالبحر الأحمر وخطوط التجارة العالمية.
3. **طبيعة العلاقة بين الطرفين**: العلاقة الروسية–التركية في إفريقيا تتسم بقدر من البراغماتية، فهي مزيج من التعاون التكتيكي في بعض الملفات (كما في الموقف من التدخل الغربي) والتنافس المباشر في مناطق النفوذ الحيوية، و يظهر أن المصالح الاقتصادية (الاستثمارات، الموارد الطبيعية، البنية التحتية) والأمنية (مكافحة الإرهاب، السيطرة على الممرات البحرية) تشكّل الدافع الأبرز وراء السياسات الروسية والتركية في القارة.
4. **انعكاسات على القارة الإفريقية:** تجد الدول الإفريقية نفسها أمام خيارات متعددة في التعامل مع القوى الدولية الصاعدة، ما يتيح لها فرصًا للحصول على مكاسب تنموية أو عسكرية، لكنه في الوقت ذاته يهدد بزيادة حدة الاستقطاب الإقليمي ، وان التنافس الروسي–التركي ليس معزولًا، بل يتقاطع مع نفوذ قوى أخرى مثل الصين، الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، مما يجعل إفريقيا إحدى أبرز ساحات الصراع الجيوسياسي في النظام الدولي الجديد.

المصادر والمراجع

اولا: القرآن الكريم
المراجع العربية
1) حمدي محمد نذير(2014)، ظاهرة التنافس الدولي فى العلاقات الدولية، الدراسات البحثية ، 10 يونيو2014، مركز الديمقراطي العربي ، برلين
2) عمران طه عبدالرحمن عمران(2024)، الدور الروسي في إفريقيا : الجاذبية والحضور (حالتا إفريقيا الوسطى وجنوب إفريقيا)، المركز الديمقراطي العربي ، برلين

3) حمدي سيد محمد محمود(2025)، دوافع وآفاق الدور التركي في القرن الأفريقي: تعزيز القوة الإقليمية في وجه القوى الكبرى، المركز الديمقراطي العربي ، برلين
4) حسن محمد حاج(2025)، عودة الدُّبّ الروسي إلى القرن الإفريقي... كيف تعيد روسيا بناء نفوذها في الصومال؟، مجلة قراءات افريقية .
5) عثمان أمكور، روسيا في إفريقيا.. محدودية القوة الناعمة ونجاعة القوة الصلبة، 22فبراير 2022، متوفر على الموقع : https://trt.global
6) أولجا تروفيموفا(2025)، البُعد العسكري-السياسي للقارة الإفريقية في سياق السياسة الخارجية الروسية، ترجمة: مروة أحمد عبد العليم، قراءات افريقية
7) قطاس سمير(2023) ،الاختراق التركي الناعم لافريقيا :ابعاد ،فرص وتحديات ، مجلة السياسة العالمية ، العدد2 ،المجلد7،مركز الدراسات السياسية والدولية ، الجزائر
8) سرحات اوراكشي(2022) ، بروز دور تركيا في إفريقيا الصاعدة، مركز الجزيرة للدراسات .
9) علي حسين باكير (2009)، التنافس الدولي في أفريقيا، مركز الجزيرة للدراسات ،
10) جهاد عباس علي(2024) ، التنافس في العلاقات الدولية (دراسة في الاطار المفاهيمي)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد .
11) نسيمة طويل(2017) ، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، العدد10 ، جامعة باتنة1
12) فيودور لوكيانوف - العودة إلى التقاليد السوفيتية: ما الذي ستذهب به روسيا إلى إفريقيا؟ مجلس الشؤون الدولية الروسي، الأول من حزيران/ يونيو 2023،متوفر على الرابط: https://russiancouncil.ru/analytics-and-comments/comments/nazad-k-sovetskim-traditsiyam-s-chem-rossiya-idyet-v-afriku/
13) أناستاسيا ياكوريفا، الذهب مقابل المرتزقة: كيف يسلم "طباخ بوتين" مفتاح إفريقيا لروسيا؟ منصة (The Bell) الاستقصائية "روسيا"، 4 حزيران/ يونيو 2018، متوفر على الرابط : https://thebell.io/zoloto-v-obmen-na-naemnikov-kak-povar-putina-dobyvaet-dlya-rossii-klyuch-ot-afriki
14) أندري موزوخين - العديد من الدول في إفريقيا تم تشكيلها بشكل مصطنع: "لماذا تخسر روسيا أمام الغرب والصين في السباق الجديد نحو القارة السمراء؟" - وكالة (Lenta) للأنباء، 19 آب/ أغسطس 2015، متوفر على الرابط : https://lenta.ru/articles/2015/08/19/africa/
15) ملخص دعائي لكتاب "إفريقيا: ديون المستعمرين غير المسدَّدة". تم تأليفه من قِبل عدة مؤلفين روس، بمشاركة معهد الدراسات الإفريقية التابع للأكاديمية الروسية للعلوم وشبكة التلفزيون الدولية (RT). تم ترجمته إلى الإنجليزية والفرنسية، وتوزيعه على شعوب القارة، وتعميمه في وسائل الإعلام الموجهة، متوفر على الرابط : https://historyrussia.org/sobytiya/afrika-neoplachennyj-dolg-kolonizatorov.htm
16) أولغا كولكوفا، الطريق إلى القمة الروسية الإفريقية الثانية: الخلفية الدولية، مجلس الشؤون الدولية الروسي، 2023، https://russiancouncil.ru/papers/Russia-Africa-2ndForum-paper81.pdf

المصادر الانكليزية :

1) İnşaat Sektörü Analizi(2011): Arap Baharı, Borç Krizi ve Aşırı Isınan Ekonomiler [Construction Sector Analysis: Arab Spring, Debt Crisis and Overheating Economies],” Turkish Contractors Union, ,p 14-15،
2) Ansar al-Sharia Leader (2015)‘Almost Certainly’ Killed in Libya,” Middle East Eye, February 13, 2015, https://tinyurl.com/ywyu9k66 .
3) ANDREWS ATTA-ASAMOAH - Will countries heed the AU Peace and Security Council’s concerns about foreign military bases on the continent? - Institute for Security Studies - 27 AUG 2019: https://issafrica.org/iss-today/proceed-with-caution-africas-growing-foreign-military-presence
4) SIPRI Military Expenditure Database - Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) - the military spending of countries for the period 1949–2022 : https://www.sipri.org/databases/milex
5) Moroccoworldnews(2025),geo-economic gamechanger;washingtons new strategy for Africa,p25.

The Russian-Turkish Rivalry in Africa for the Period 2010-2023

Marwa Oday Mousa
Department of Anesthesia, College of Technology, Al-Hadi University, Baghdad, Iraq
odaymarmar@gmail.com

Abstract

After 2010, the African continent witnessed a significant rise in competition among international and regional powers, notably Russia and Turkey. This study aims to examine the Russian-Turkish competition in Africa after 2010 by analyzing its motives, tools, areas, and consequences on African countries. The research focuses on the diplomatic, economic, and security policies adopted by both Russia and Turkey, with particular attention to key conflict zones such as Libya and the Horn of Africa. The study concludes that the Russian-Turkish competition in Africa is complex and multidimensional, sometimes intersecting with cooperation in supporting African state sovereignty and combating external interventions, while political, economic, and military influence remains the main axis of the rivalry.

Keyword: Russian-Turkish Competition, Africa after 2010, Political Influence, Economic Influence, Security Cooperation.